

مجلس الأمن

مؤقت

السنة السادسة والسبعون

الجلسة ٨٧٩٥

الاثنين، ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٢١، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد يورغنسون	(إستونيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد ربكين
	أيرلندا	السيدة بيرن ناسون
	تونس	السيد شريف
	سانت فنسنت وجزر غرينادين	السيدة ديشونغ
	الصين	السيد غنغ شوانغ
	فرنسا	السيدة غسري
	فييت نام	السيد فام
	كينيا	السيد كيبوينو
	المكسيك	السيدة كورسيو فيلا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة جاكوبز
	النرويج	السيدة سييد
	النيجر	السيد أباري
	الهند	السيد كاكانور
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد هنتر

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

21-15072 (A)





افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقِرَّ جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل السودان إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

سيستمع مجلس الأمن خلال هذه الجلسة إلى إحاطة أقدمها بصفتي الممثل الدائم لإستونيا ورئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) بشأن السودان.

سأدلي الآن ببيان بصفتي رئيسا للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) بشأن السودان.

وفقا للفقرة ٣ (أ) ‹٤› من القرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) يشرفني أن أطلع مجلس الأمن على أعمال اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) بشأن السودان خلال الفترة من ٢٥ آذار/مارس وحتى اليوم.

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقدت اللجنة مشاورتين "غير رسميتين" بصيغة التحاور عن طريق الفيديو وتلقت أول تحديث فصلي من فريق الخبراء المعني بالسودان.

وفي ٣٠ آذار/مارس أطلع فريق الخبراء اللجنة على برنامج عمله وفقا لولايته الحالية.

وفي ١٧ أيار/مايو قدمت الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، السيدة فيرجينيا غامبا دي بوتغيتر إحاطة إلى اللجنة لفتت فيها الانتباه إلى الخطوات التي اتخذتها حكومة السودان لحماية المدنيين، مضيفة أن القدرات الوطنية لا تزال محدودة. وأكدت أن التفاعل بين الحكومة والجماعات المسلحة يجب أن يواصل التصدي للانتهاكات الخطيرة الستة المرتكبة ضد الأطفال.

وفي ٢٨ أيار/مايو قدم فريق الخبراء المعني بالسودان أول تحديث فصلي له إلى اللجنة. وأطلعنا الفريق على آخر المستجدات بشأن تنفيذ اتفاق جوبا للسلام والديناميات الإقليمية ووضع الجماعات المسلحة في المنطقة وكذلك العنف القبلي وانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وأود أن أوجه انتباه المجلس إلى ما يلي من تقرير فريق الخبراء.

في حين واصل الموقعون على اتفاق جوبا للسلام دعم عملية السلام والعمل على تنفيذها، ما زال تنفيذه محدودا. وأبلغ الفريق عن استمرار زيادة العنف القبلي في عدة مناطق من دارفور، مما تسبب أيضا في تشريد عدد من السكان مجددا. وفي معظم الحالات تمكنت حكومة السودان من استعادة النظام. وفيما يتعلق بوجود الموقعين على اتفاق جوبا للسلام والحركات الدارفورية غير الموقعة في ليبيا، أبلغ الفريق اللجنة بأنهم يواصلون الاحتفاظ بقوات كبيرة هناك.

وفيما يتعلق بمسألة حماية المدنيين، اتخذت السلطات السودانية تدابير للتصدي لانعدام الأمن والعنف من جانب الميليشيات المسلحة في الأسواق والمناطق العامة الأخرى. ومنذ إعلان الحكومة السودانية عن خطتها الوطنية لحماية المدنيين في حزيران/يونيه ٢٠٢٠، اُتخذت تدابير للتصدي لتصاعد الاشتباكات في مختلف أنحاء دارفور، بما في ذلك نشر قوات درع السلام وشرطة الاحتياطي المركزي، على الرغم من وضوح بعض القيود المفروضة على القدرات. وأبلغ الفريق أيضا عن أنّ المساءلة عن انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، بما في ذلك أفعال العنف الجنسي والجنساني، لا تزال تشكل تحديا خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

واستجابة لطلب السودان رفع أسماء الأفراد الخاضعين للجزاءات من القائمة، أكملت اللجنة عملية استعراض قائمة الأفراد الخاضعين حاليا للجزاءات المحددة الهدف في ٨ حزيران/يونيه بغية تحديثها وفقا للواقع الراهن. ونتيجة لعملية الاستعراض، رُفع اسم فرد واحد من قائمة الجزاءات وظل ثلاثة أفراد في القائمة. وإذ نمضي قدما، تكرر اللجنة

استعدادها لاستعراض طلبات رفع الأسماء المحتملة من القائمة في المستقبل استنادا إلى معلومات إضافية.

وأخيرا، أود أن أؤكد مجددا أن التدابير المحددة الهدف وحظر الأسلحة المفروض على دارفور يخدمان الغرض الوحيد المتمثل في مساعدة السودان على تحقيق السلام. وتهدف الجزاءات هذه إلى إحباط أو منع الأعمال التي قد تعوق السلام. ويخدم حظر الأسلحة المفروض حاليا في دارفور هدف منع المزيد من انتشار الأسلحة في نهاية المطاف. وتؤيد اللجنة الاستعراض المقبل لتدابير الجزاءات بهدف دعم السودان في تحقيق السلام على أفضل وجه. وتكرر لجنة القرار ١٥٩١ التزامها الثابت بالعمل مع السودان وجميع أصحاب المصلحة المعنيين من أجل تحقيق السلام.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة لممثل السودان.

السيد محمد (السودان)**:** بدايةً أتقدّم بالشكر للسيد رئيس لجنة الجزاءات على الإحاطة التي قدمها حول التقرير ربع السنوي عن أعمال اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥).

تشهد الأوضاع الأمنية بدارفور تحسناً مطرداً يوماً بعد يوم، فهناك حالياً وقف لإطلاق النار في كافة مناطق الإقليم لم يشهد خرقاً منذ أن تم إعلانه. فضلاً عن ذلك، فإنه يجري تنفيذ بنود اتفاق جوبا للسلام التي تم التوقيع عليها في تشرين الأول/أكتوبر الماضي، وتباشر الحكومة حالياً تنزيل بنودها على أرض الواقع بالتعاون مع شركاء السلام، حيث تم إعادة تشكيل مجلسي السيادة والوزراء ليضم قيادات من أطراف العملية السلمية في جوبا، وقد وصلت طلائع من قوات هذه الأطراف إلى الخرطوم ودارفور لتنفيذ بنود الترتيبات الأمنية وتشكيل القوة المشتركة لحماية المدنيين في دارفور.

أنتهز هذه السانحة لأعيد التأكيد على أن الحكومة عازمة على المواصلة في تحسين الأوضاع الأمنية في دارفور عبر تطبيق اتفاق جوبا للسلام، وجمع السلاح غير المرخص به، وتحقيق العدالة والمحاسبة، وتنفيذ الخطة الوطنية لحماية المدنيين، وإلحاق حركة عبد الواحد بالعملية السلمية، واتخاذ التدابير التي تمنع نشوب الاقتتال القبلي.

في إطار قيام الحكومة بمسؤولياتها في حماية المدنيين بدارفور، فإن السلطات في السودان تعمل بشكل حثيث على حماية وتعزيز حقوق الطفل بصورة عامة وتوفيق أوضاع الأطفال المتأثرين بالنزاع بصورة خاصة باعتبارهم من أضعف الفئات الموجودة في مناطق النزاع. فمنذ آذار/مارس ٢٠١٦، تم التوقيع على خطة عمل خاصة بحماية الأطفال من الانتهاكات في مناطق النزاعات المسلحة، وأُتبِع ذلك بالتوقيع في آب/أغسطس ٢٠١٨ على خارطة الطريق المبسطة لحماية الأطفال من الانتهاكات في مناطق النزاعات المسلحة. وقد تم إنشاء وحدات لحماية النساء والأطفال ضمن هياكل القوات النظامية السودانية، وتعمل هذه الوحدات جميعها على الرصد الفوري لأية حالات انتهاك موجهة ضد المرأة والطفل ومعالجتها.

وأود أن أشير في هذه السانحة إلى أن التدابير العقابية المفروضة منذ أكثر من خمسة عشر عاماً عملاً بقرار المجلس رقم ١٥٩١ (٢٠٠٥) والقرارات اللاحقة ذات الصلة قد فقدت مبرراتها تماماً، فدارفور تشهد حالياً انتقالاً مفصلياً من الحرب والنزاع إلى بناء السلام، وهو ما يتطلب من مجلسكم الموقر إعادة النظر في هذه التدابير ورفعها استجابةً للتطورات الإيجابية الماثلة على الأرض في دارفور. فرفعها سيمكّن الحكومة من إعادة بناء قدرة قوات الأمن ووكالات إنفاذ القانون للحفاظ على السلام وتعزيزه ليس في دارفور فحسب، بل وفي مجمل المنطقة التي تشهد حدوداً مترامية الأطراف تنشط فيها أحياناً جماعات الجريمة المنظمة التي تعمل على تهريب البشر والسلاح وغيرها من الأنشطة الإجرامية العابرة للحدود الوطنية.

نؤكد ختاماً على أن السودان على كامل الاستعداد للانخراط البنّاء مع السكرتارية وأعضاء لجنة الجزاءات لوضع المؤشرات المرجعية الواضحة والمحددة جيداً، كما ورد في قرار المجلس ٢٥٦٢ (٢٠٢١)، ليستفيد منها مجلس الأمن في مراجعة هذه التدابير وإنهاء الجزاءات،

حيث وصل إلى الخرطوم يوم أمس وفد الأمانة العامة للتشاور مع حكومة السودان في هذا الصدد.

إن التزام السودان بالعمل مع المجتمع الدولي من أجل بناء سودان جديد يعيش بسلام مع نفسه ومع جيرانه ومحيطه الإقليمي والدولي، سيما بعد التغير الجوهري للظروف السياسية الداخلية منذ عامين، تستوجب من مجلسكم الموقر التعاطي بإيجابية مع تحقيق هذه الغايات التي يتطلع إليها الشعب السوداني، ومن أهم ركائز هذا التعاطي رفع هذه الجزاءات.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/١٥.